

القانون ، كانت الحكومة قد أقامت أيضا محاكم عمل لوائية للبت في نزاعات العمل ، ومهمة هذه المحاكم البت في قانونية الاضراب وشرعية المطالب التي يرفعها العمال والمستخدمون . والمستعرض لجميع الاضرابات والدعاوى التي أقيمت ضد العمال والمستخدمين المضربين يرى ان هذه المحاكم كانت دائماً تدين المضربين بتهمة خرق اتفاقيات العمل وعدم التقيد بنصوص قانون « تجميد الاضرابات » وتأمرهم بالعودة الى العمل .

أولى بوادر النزاعات العمالية ، كان الاضراب الانذاري الذي أعلنه أعضاء التعاونيات للنقل العام ، شركتا « ايجد » و« دان » كاحتجاج على عدم تلبية مطالبهم لرفع اجور السفر حالاً بنسبة ٥٠ - ٦٠ ٪ ، فشركة « ايجد » طالبت بمبلغ ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية ، وشركة « دان » بمبلغ ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية ، لكي تتمكن من التخلص من وضعها المالي الخطير . مع العلم بأن السبب في ازدياد نفقات التعاونيات يعود - بالإضافة الى اسباب اخرى - الى الزيادة في الاجور التي حصل عليها أعضاء التعاونيات .

اما رد الحكومة على هذا الاضراب الانذاري فجاء على لسان نائب وزير المواصلات الاسرائيلي ، جاد يعقوبي حيث قال « مع كل فهمي للضائقة المالية للتعاونيات في قطاع النقل العام ، لا اعتقد بأن الاضراب الانذاري الذي قاموا به كان أمراً مشروعاً من اية ناحية . لقد جاء هذا الاعلان عن الاضراب مساء اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية للبحث في مطالب التعاونيات ، وهو أمر مضر بمصلحة الجمهور » (٨) .

ولقد إستجابت الحكومة لمطالب التعاونيات من ناحية مبدئية ، وعرضت عليهم زيادة بنسبة ١٠ - ١٥ ٪ ابتداء من شهر ايلول - سبتمبر الماضي . وفي حالة عدم تقبل التعاونيات لهذا الأمر فلقد أعدت وزارة المواصلات برنامجاً للطوارئ ، يسمح بموجبه لسيارات النقل الخاصة ان تقوم بنقل الركاب مقابل أجر . وفي عدد يديعوت احرونوت الصادر في ٧١/٦/١٨ تطالعنا الصحيفة بالعناوين التالية حول الاضرابات ونزاعات العمل : « ضوء أحمر في جبهة الاجور » ، « رقم قياسي في نزاعات العمل والقضية سائرة الى مزيد من التعقيد » ، « الهستدروت يتخذ موقفاً مؤيداً من بعض مجموعات العمال ذوات النفوذ بدعوى انها فقدت السيطرة على العمال » ، « التصادم بين الحكومة والهستدروت » ، « وزير المالية : زيادة في الاجور ستجر الى زيادة في الضرائب » . ثم تعدد الصحيفة الاضرابات ونزاعات العمل خلال الاسبوع الاخير : (١) اضراب مستخدمي شركة الكهرباء الذين يطالبون بزيادة في الاجور . (٢) اضراب انذاري لتعاونيات النقل العام الذين يطالبون برفع تعريف السفر . (٣) اضراب عمال الإدارة والمرافق في المستشفيات الحكومية الذين يطالبون بزيادة في الاجور . (٤) اضراب جزئي بدأ به الاطباء العاملون في خدمة الدولة . وقد توقفوا عن معاينة المرضى واستقبالهم الا في الحالات الضرورية . (٥) المعيدون في الجامعات أعلنوا عن مطالب جديدة تتعلق بهم ، ومن المحتمل الاعلان عن نزاع عمل حول الموضوع . (٦) المرضات يطالبن بتحسين في الاجور عقب اتفاقية العمل التي عقدت مع مستخدمي « رنتجن » وهم يهددون بالاعلان عن نزاع عمل ، (٧) عمال الإدارة في الموانئ يهددون باتخاذ اجراءات ضد سلطة الموانئ اذا لم تستجب لمطالبهم . (٨) المرشدون او المدربون في المدارس البحرية ، امتنعوا عن مرافقة الطلاب في السفرات البحرية التدريبية . وهم يطالبون بتحسين اجورهم . (٩) عمال التنظيفات في تل - أبيب اضرَبوا عن العمل ليوم واحد كاحتجاج لعدم تزويدهم بثياب عمل مناسبة . (١٠) جميع عمال ومستخدمي البريد على عتبة الاعلان عن نزاع عمل . في هذه المرحلة تقدم عمال الهندسة في البريد بمطالبهم ، مع العلم بأن اتفاقية العمل معهم قد وقعت منذ شهرين . كما وان سعاة البريد السريع اضرَبوا ويطالبون بعلاوة مقابل الجهد الذي يبذلونه نتيجة